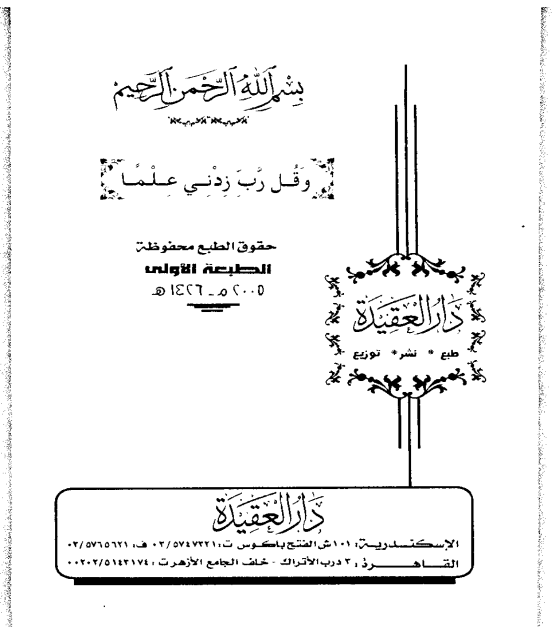
التَّيْسيرُ المُجَلَّى
في نَظْمِ القَوَاعِدِ المُثْلَى

نَظَمَها : سُلْطانُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَيْهانَ

مُراجَعةُ وتَصْحِيحُ

العَلَّامَةِ : مُحَمَّدِ بنِ صَالِحِ بنِ عُثَيْمِينَ



الطبعة الأولى
٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

دار العقيدة
الإسكندرية: ١٠١ ش الفتح باكوس ت: ٠٢/٥٧٤٧٣٢١ ف: ٠٢/٥٧٦٥٦٢١
القاهرة: ٢ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر ت: ٠٠٢٠٢/٥١٤٢١٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بَيْنَ يَدَى الـمَنْظُومَةِ

الحَمْدُ للَّهِ الذى رَفَعَ أَهْلَ العِلْمِ وشَرَّفَهُمْ به ، وصَلَّى اللَّهُ على عبدِه ورسولِهِ مُحَمَّدٍ الرَّحْمَةِ المُهْداةِ والنِّعْمَةِ المُسداةِ . أمَّا بعدُ .

فَقَدْ رَأَيْتُ نَظْمَ كتابِ « القواعِدِ المُثْلَى فى أَسْماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الحُسْنَى » للشَّيخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحِ بنِ عُثَيْمِينَ – حَفِظَهُ اللَّهُ –، وما أن انْتَهَيْتُ حتى رَفَعْتُ النَّظْمَ لسَمَاحَتِهِ فطَالَعَهُ برَحَابَةِ صَدْرِه ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عليه بعضَ المَلْحوظاتِ التى



عُدِّلَتْ فيما بَعْدُ ، وزَادَ عليه مِن نَظْمِه شَيْئًا أَشَرْتُ إليه فى النَّظْمِ بعَلامَةِ (ز) ، فجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا على تَلَطُّفِهِ وحُسْنِ مُطالَعَتِهِ ، كَمَا لا يَفوتُنِى شُكْرُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ أبا الخَيْلِ لعَرْضِهِ على الشَّيْخ هذه المَنْظومَةَ ، وكذلك الشَّيْخُ صَالِحُ بنُ عبدِ اللهِ العُصَيْمِيُّ على بَعْضِ الاسْتِدْراكَاتِ التى كانَتْ فى مَحَلِّهَا .

أَسْأَلُ اللَّهَ تعالى أَنْ يَنْفَعَ بهذا النَّظْمِ كما نَفَعَ بأَصْلِهِ ، وأَسْأَلُه عَزَّ وجَلَّ أَنْ يُوفِّقَنا لسُلُوكِ الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ ، وصلَّى اللهُ علَى عَبْدِه ورَسولِهِ مُحَمَّدٍ صلى اللَّه عليه وسلم .

* * *

بِسْمِ الذى لَهُ الصِّفَاتُ الحُسْنَى
الـوَاحِـدُ الـمَـوْلَـى إِلَـيْـهِ تُـبْنَا
والـحَـمْـدُ لـلَّـهِ عـلَـى الإنْـعَـامِ
حَـمْـدًا كَـثِـيـرًا طِـيـلَـةَ الأيـامِ
ثُـمَّ الـصَّـلاةُ والـسَّـلامُ تَـتْـرَى
علَى الرَّسُولِ مَا رَأَيْنَا الفَجْرَا
وآلِـهِ وجُـمْـلَـةِ الـصَّـحَـابَـه
مَا أَوْدَقَتْ وَسَطَ السَّما سَحَابَهْ
وسَـائِـرِ الأَسْـلافِ بـالإِحْـسَـانِ
مَـا غَـرَّدَ الـقُـمْـرِيُّ فَـوْقَ الـبَـانِ

وبَعْدُ فالعَقِيدَةُ السَّوِيَّهْ
وما انطَوَتْ عليه مِنْ طَوِيَّهْ
والعِلْمُ بالأسْمَاءِ والصِّفاتِ
ومَا يَجُوزُ عَزْوُهُ للذَّاتِ
مَبَاحِثٌ جَلِيلَةٌ مُهِمَّهْ
وفَهْمُهَا مِمَّا يُفِيدُ الأُمَّهْ
قَدْ قِيلَ عَنْهَا زُبْدَةُ الرِّسَالَهْ
نَعْرِفُ مِنْهَا رَبَّنَا ومَا لَهْ
ومَا يَجُوزُ أو عَلَيْهِ يَمْتَنِعْ
ومَا بِهِ كَلامُ خَصْمٍ يَنْدَفِعْ

وحَقُّهُ الَّذِى له عَلَيْنَا

مِمَّا أَتَى بِهِ النَّبِى إِلَيْنَا

لِذَاكَ رُمْتُ النَّظْمَ للقَوَاعِدِ

قَوَاعِدٌ مُثْلَى لِكُلِّ نَاقِدِ

قَدْ صَاغَهَا الشَّيْخُ الإمامُ نَثْرَا

فَصُغْتُها أَرْجُو الثَّوَابَ شِعْرَا

حَتَّى تكونَ سَهْلَةً للطَّالِبِ

فى حِفْظِهَا وَهْوَ مِنَ المَطَالِبِ

مُصَدِّرًا لأَوَّلِ القَوَاعِدِ

باعْلَمْ لِتَدْرِى البَدْءَ بالقَوَاعِدِ (ز)

والـلـهَ أَرْجُـو أَنْ يُـتِـمَّ الـنِّـعْـمَـهْ
وأَنْ يَـقِـينَا شَـرَّ كُـلِّ نِـقْـمَـهْ
وأَنْ يَــقِــينَا الــشَّــرَّ والــوَبَــالاَ
والــزَّيْــغَ والأَهْــواءَ والــضَّــلاَلاَ
وذَا أوانُ الـبَـدْءِ بـالـمَـقْـصُـودِ
بـعـونِ رَبِّـى الـقَـادِرِ الـمَـعْـبـودِ

* * *

قَواعِدُ في أَسْماءِ اللّهِ تعالَى

القَاعِدَةُ الأُولَى

أَسْماءُ رَبِّى بالِغَاتُ الحُسْنِ
ولا يُحاطُ قَدْرُها بالذِّهْنِ
وذَاكَ كالحَىِّ القَدِيرِ القَاهِرِ
فإِسْمُهُ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ قَدْ بَرِى
حَيَاتُهُ تَسْتَلْزِمُ الكَمَالَا
والمُوتَ تَنْفِى عَنْهُ والزَّوَالَا
كَذَا القَدِيرُ قُدْرَةً مَقْرونَهْ
بِقَهْرِهِ وكُلُّ قَهْرٍ دُونَهْ (ز)

والعِلْمُ مَوْصوفٌ بِهِ الرَّحْمَنُ

والجَهْلُ يُنفَى عَنْهُ والنِّسْيانُ

القاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

والاسْمُ إنْ أَضَفْتَهُ للآخَرِ

يَزْدادُ حُسْنًا فوقَ حُسْنِ الآخَرِ

أَسْمَاؤُهُ اعْلَمْ كُلُّها أَعْلامُ

وضِمْنُها صِفَاتُه العِظَامُ (ز)

وَهِيَ عَلَى الأَوَّلِ لِلتَّرَادُفِ

أمَّا عَلَى الثَّاني فللتَّخَالُفِ (ز)

وذَاكَ نَصًّا جَاءَنَا وعَقْلَا

وخَالَفَ الضُّلَّالُ هذا الأَصْلَا

القَاعِدَةُ الثالثةُ

واعْلَمْ بأَنَّ الوَصْفَ إنْ تَعَدَّى
فى الاسْمِ للرَّحمَانِ عَزَّ جِدًّا
فأَثْبِتِ الاسْمَ تَعالَى اللَّهُ
والوَصْفَ والحُكْمَ الَّذِى اقْتَضَاهُ
مِثَالُهُ العَلِيمُ فَهْوَ الاسْمُ
والوَصْفُ إنْ سَأَلْتَ فَهْوَ العِلْمُ
والحُكْمُ عِلْمُ اللهِ للأشياءِ
فى الأَرْضِ أو فى الجَوِّ والسَّمَاءِ
وإنْ يَكُ الاسْمُ الكَرِيمُ لازِمَا
فالوَصْفُ أَثْبِتْ بعدَ الاسْمِ جازِمَا

كالـحَيِّ فَـهْـوَ إسْـمُـهُ تـعـالَـى
كَـذَا الـحَـيَـاةُ وصْـفُـهُ كَـمَـالَا

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

واعْـلَـمْ بـأَنَّ الاسْـمَ ذُو دَلالَـهْ
لـلـذَّاتِ والـصِّـفَـاتِ لا مَـحَـالَـهْ
مُـطَـابِـقًـا وإنْ لـواحـدٍ قُـصِـدْ
فَذَا تَضَمُّنٌ فَخُذْ وَلا تَحِدْ (ز)
. ومَـا عَـلَـى لازِمِـه قَـدْ دَلَّا
فَذَا الْتِزَامٌ قَدْ أَتَى مُجَلَّى (ز)
مِـثَـالُ مَـا يَـدُلُّ بـالـتَّـطَـابُـقِ
لـلذَّاتِ والصِّـفـاتِ إسْـمُ الخَالِق

لكِنَّهُ يَدُلُّ بالتَّضَمُّنِ
لِوَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى التَّمَعُّنِ
ودَلَّ للقُدْرَةِ والعِلْمِ مَعَا
بالالْتِزَامِ فافْهَمَنَّ واسْمَعَا
واللازمُ الصَّحِيحُ مِن وَحْيَيْهِ
حقٌّ مُرادٌ ثَابِتٌ لَدَيْهِ

القاعدةُ الخَامِسةُ

واعْلَمْ بأنَّها عَلَى التَّوْقِيفِ
علَى نُصُوصِ وَحْيِنا الشَّرِيفِ
فالعَقْلُ لا يُثْبِتُ شَيْئًا مِنها
بَلْ قَاصِرٌ كُلَّ القُصُورِ عَنْهَا

لا تَقْفُ شَيْئًا لَيْسَ فِيهَا عِلْمْ
فَذَاكَ إِثْمٌ وَاضِحٌ وجُرْمُ

القاعدةُ السَّادِسَةُ

واعْلَمْ بأَنَّهَا عَلَى المَشْهُورِ
لَمْ تَنْحَصِرْ بالعَدَدِ المَحْصورِ
دَلِيلُ ذاكَ مَا بِهِ مِن رَيْبِ
مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ مِن غَيْبِ
كَمَا رَواهُ أَحْمَدٌ والحَاكِمْ
مُصَحِّحًا والكُلُّ ذو مَكارِمْ
أَمَّا حَدِيثُ التِّسْعِ والتِّسْعِينْ
فلا يُفِيدُ الحَصْرَ باليَقِينْ

فلا يُفِيدُ الحَصْرَ للأسماءِ
بلْ حَصْرُ ما قَدْ خُصَّ بالجَزاءِ
نَظِيرُهُ مِن المِثالِ فاعْلَم
عندِى لأجلِ البَذْلِ أَلْفُ دِرْهَمِ
فَلَيْسَ يَغْنِى ذَاك أَنِّى أَنْفِي
عن حَوْزَتِى ما زادَ فوقَ الألفِ

القاعدةُ السابعةُ

واعْلَمْ بأَنَّ اللَّحْدَ فى الأسْماءِ
مُحَرَّمٌ فبِئْسَ ذا مِن داءِ

ومنهُ ما يكونُ كُفْرًا ظاهِرًا
حَسْبَ الدَّليلِ لا تَكُنْ مُغامِرًا
واللهُ نَصَّ قَوْلَهُ عَلَيْها
ذَرُوا الذينَ يُلْحِدونَ فيهَا
وقَسَّموا اللَّحْدَ إلى أَنْواعِ
أرْبَعةٌ فاسْمَعْ بقَلْبٍ وَاعِى
أَوَّلُها الإنْكَارُ والتَّعْطِيلُ
لَهَا فَذَاكَ باطِلٌ وَبِيلُ
كمذْهَبِ الجَهْمِيَّةِ المُعَطِّلَهْ
وغَيْرِهِم من الفِئاتِ المُبْطِلَهْ

والآخرُ التمثيلُ والتَّشبيهُ
بالخَلْقِ مثلُ ما أَتَى السَّفيهُ
والنَّصُّ جَا مُنَزِّهًا للوَاحِدِ
وإنَّما التَّشبيهُ فِعْلُ الجَاحِدِ
والثَّالثُ استِحداثُ إِسْمٍ زَائِدِ
للَّهِ دونَ آيةٍ أو شَاهِدِ
كَمَا تُسَمِّيهِ النَّصارَى بالأَبِ
أو أَنْ يُسَمَّى عِلَّةً للمَطْلَبِ
والرَّابِعُ اشْتِقَاقُ شَيْءٍ مِنهَا
لِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقِلُّ عنهَا

مثالُهُ اشتِقاقُ إسمِ العُزّى
مِن العَزيزِ جَلَّ واستَعَزّا
كذَلِكَ اشتقاقُ إسمِ اللّاتِ
مِنَ الإلَهِ جَلَّ ذو الصِّفاتِ

* * *

قواعِدُ في صفاتِ اللَّهِ

القاعدةُ الأولى

صفاتُهُ لا نَقْصَ فيها مُطْلَقَا
مِنْ أَيِّ وَجْهٍ فافْهَمَنْ وصَدِّقَا
والعَقْلُ قامَ شاهِدًا والنَّصُّ
فَلَيْسَ في الصِّفَاتِ طُرًّا[1] نَقْصُ

والفِطْرَةُ السَّوِيَّةُ السَّلِيمَهْ
دلَّتْ علَى صفاتِهِ العَظِيمَهْ

---

(١) أي : جميعًا ، وهو منصوب على المصدر، أو الحال . وانظر النهاية لابن الأثير (ط ر ر) .

فَوَاهِبُ الكَمَالِ - عَقْلاً - أَوْلَى
بِهِ تعالَى رَبُّنا مِن مَوْلَى
وَهَلْ تُحِبُّ النَّفْسُ إلَّا مَنْ كَمُلْ
ومَن علَى كمالِهِ الدليلُ دَلّْ

القاعدةُ الثانيةُ

وإنْ تكُ الصفاتُ للكمالِ
فى حالَةٍ تُفِيدُ دونَ حالِ
فحِينَها لا بُدَّ مِن تَفْصِيلِ
فيَثْبُتُ الكمالُ للجَليلِ
والنَّقْصُ غَيْرُ جائزٍ ويُنْفَى
ولا يَصِحُّ للإلَهِ وصْفَا

كـالـكَـيْـدِ والـمَـكْـرِ مَـعَ الخِدَاعِ
فـهـذِهِ قَـدْ أُثْـبِـتَـتْ لـدَاعِـي

القاعدةُ الثالثةُ

واعْـلَـمْ بأَنَّ الـوَصْـفَ لـلرَّحْـمانِ
أَوْسَـعُ مِـن الأَسْـمـاءِ بـالـبـيـانِ
لأنَّ كُـلَّ اسـمٍ مُـفـيـدٌ للصِّـفَـةْ
والعَكْسُ لا فَكُنْ فَتًى ذَا مَعْرِفَةْ (ز)
لـكـنْ عَـلَـى طَـرِيـقَـةِ الإخـبـارِ
أَجِـزْهُ كـالـمُـنـذِرِ مِـن إنـذارِ

* * *

القاعدةُ الرابعةُ

واعْـلَـمْ بـأنَّ هـذه الـصـفـاتِ
تَجِيءُ بالنَّفْيِ وبالإثباتِ (ز)
أمَّـا الـثـبـوتُ فَـهُـوَ كـالحيـاةِ
والنَّـفْـيُ مِـثْـلُ النَّوْمِ والـمَـمَـاتِ
والنَّفْيُ يُقْضَى حُكْمُهُ بالرَّدِّ
مُسْتَلْزِمًا له كَمَالَ الضِّدِّ
فالظلمُ يُنْفَى لاكْتِمَالِ العَدْلِ
ولاكتمالِ العِلْمِ نَفْيُ الجهلِ
والغَالِبُ التَّفْصيلُ فى الإثباتِ
وعَكْسُهُ النَّفْيُ لِمَا سَيأتِى (ز)

لأنَّ مَا أثْبَتَه كَمَالُ
تَفْصِيلُهُ أكْمَلُ لا الإجمالُ (ز)
أمَّا الذى نفاهُ فَهْوَ نَقْصُ
تَفْصِيلُهُ سُخْرِيَّةٌ ونَقْصُ
ورُبَّما فُصِّلَ مِن أَجْلِ سَبَبْ
كنَفْيِ مَا ادَّعَاهُ أصْحَابُ الكَذِبْ
أو دَفْعِ وَهْمِ النَّقْصِ عن كمالِهِ
كنَفْيِه اللُّغوبَ عن فِعالِهِ

القاعدةُ الخامسةُ

وبعدُ فاعْلَمْ أَنَّ ذى الصفاتِ
صفاتُ فِعْلٍ أو صفَاتُ ذَاتِ (ز)

فالأوَّلُ المُختَصُّ بالمَشِيئَةْ
الاسْتِوا وأثْبِتَنْ مَجِيئَهْ (ز)
والآخَرُ اللازمُ للربِّ فلَا
يَنفَكُّ عنه أبدًا أوْ أزَلَا
كالسَّمعِ والإبصارِ واليَدَينِ
والوَجْهِ والعُلُوِّ والعَيْنَيْنِ
وقد تَجِى ذَاتِيَّةً فِعْلِيَّةْ
وتلكَ كالكلامِ حَسْبَ النِّيَّةْ
فباعتبارِ أَصْلِهَا ذَاتِيَّةْ
ومُفْرَداتِ قولِهِ فِعْلِيَّةْ

* * *

القاعدةُ السادسةُ

واعْلَمْ لَدَى الإثباتِ أنّه مُنِعْ
شيئانِ مُحذورانِ أنْصِتْ واسْتَمِعْ (ز)
الأوَّلُ التَّمْثِيلُ بالعبادِ
وذاكَ جُرْمٌ بَيِّنُ الفَسادِ
فليسَ مثلَ اللهِ شيءٌ فافْهَمْ
في ذَاتِهِ ووصْفِهِ فلْتَعْلَمْ
والآخرُ التَّكْييفُ وَهْوَ باطِلُ
لأنَّهُ بغَيْرِ عِلْمٍ حاصِلُ
إذْ كُلُّ طُرْقِ العلمِ بالكَيْفِيَّةْ
لذَاتِهِ مَجْهُولَةٌ مَنْفِيَّةْ

واذْكُرْ جَوَابًا للإمامِ مَالِكِ
فإِنَّهُ سَبِيلُ كُلِّ سالكِ (ز)
إذ قال إنَّ الاسْتَوا لا يُجْهَلُ
مَعْنًى ولكنْ كَيْفُهُ لا يُعْقَلُ (ز)

القاعدةُ السابعةُ

واعْلَمْ بأَنَّ الأَصْلَ فى الصِّفَاتِ
تَوْقِيفُها علَى الدليلِ الآتِى (ز)
إمَّا بتَصْرِيحٍ كوجْهِ اللهِ
أو يَدِهِ أو عِزَّةِ الإلَهِ

أو كونِها قُدْ ضُمِّنَتْ فى الاسمِ
كالوَصْفِ بالحياةِ أو بالعلمِ
أو صَرَّحَ المَوْلَى لَهَا بالفِعْلِ
كالمَسْكِ أو مَجِيئِهِ للفَصْلِ

* * *



فصلٌ فى قواعدِ أدلَّةِ الأسماءِ والِّصفاتِ

القاعدةُ الأُولَى

أدلَّـةُ الـصِّـفـاتِ والأسْـمَـاءِ
نُـصـوصُ وَحْـيِـهـا بـلا امْـتِـرَاءِ
فَمَا أَتَى بالنَّفْيِ فيهما انْفِهِ
وإنْ أَتَى الإثباتُ قَطْعًا خُذْ بِهِ
أمَّا الذى لَمْ يأتِ فى الدليلِ
فـإنَّـهُ يَـحـتـاجُ لـلـتَّـفْـصـيـلِ
فيُقْبَلُ المَعْنَى الصَّحِيحُ الكامِلُ
ويَنْتَفِى المَعْنَى السَّقِيمُ الباطِلُ

لكنّما اللّفظُ يكونُ مُوقَفَا
هذا هُوَ الحقُّ فدَعْ عنكَ الجَفَا (ز)
ولَمْ يَرِدْ منها خِلافُ الظاهرِ
إذْ لو أُرِيدَ بُيّنَتْ للناظِرِ (ز)

القاعدةُ الثانيَةُ

واعْـلَـمْ بـأَنَّ هـذِهِ الأدلَّـةْ
معلومةُ المَعْنَى سِوَى الكَيْفِيَّةْ
فـاللـهُ أَوْحَى وَحْـيَـهُ الـمُـبِينَا
عـلـى لـسـانٍ وَاضـحٍ لـدَيْـنَـا
ولَمْ يُـخَـاطِـبْنَا بِمَـا لا يُـفْـهَـمُ
بل قـولُـهُ فـصـلٌ مُـبِـيـنٌ يُعْـلَمُ

فنَفْهَمُ المَعْنَى المُرادَ مِنْهَا
والكَيْفَ لا نَعْلَمُهُ والكُنْهَا
لِذاكَ كانَ الأمْرُ بالتَّفَكُّرِ
فى الوَحْيِ والتَّدْقِيقِ والتدَّبُّرِ
ولا يكُونُ ذَلكَ التَّأَمُّلُ
إلا لشىءٍ ممكنٍ فيُعْقَلُ
ومِن هناك مَذْهَبُ الأسلافِ
مُسْتَخْلَصٌ مِنَ المَعِينِ الصَّافِى
ومَذْهَبُ التَّفويضِ بِئْسَ المَذْهَبُ
وليسَ للأسلافِ جَزْمًا يُنْسَبُ

بَلْ قَوْلُهُمْ فى ذاك فَهْمُ المَعْنَى
مِن غيرِ تكييفٍ كَمَا بَيَّنَّا (ز)

القاعدةُ الثالثةُ

واعْلَمْ بأنَّ الظاهرَ المُبْتَدِرُ
مِن المعانِى فَهُوَ حَقٌّ يُؤْثَرُ (ز)
وذَاكَ حَسْبَ الوَضْعِ فى السِّياقِ
وما أَتَى فى السَّبْقِ واللَّحاقِ
فاللَّفْظُ قَدْ يُفِيدُ مَعْنًى تارةْ
وَقَدْ يُفِيدُ غيرَه فى تَارَةْ
كلَفْظِ قَرْيةٍ أَتَى للسَّاكِنِ
بها كَمَا قَدْ جاءَ للمَسَاكِنِ

فاقْرأْهُمَا فى سورةِ الإسراءِ
والعَنْكَبُوتِ يا أَخَا الوَفاءِ
وفى خِتَامِ القَوْلِ والكَلامِ
أَدْعُو بِكُلِّ الخَيْرِ للإمامِ

* * *